'الارتهان' بالأوهام

19-6-2004

إننا نعيش وهما عندما نعتقد أن المصلحة تقتضي تجميع القوى والطاقات وإفراغها في وعاء توجه سلطوي لمواجهة جماعات العنف، وكذا إرجاء المطالب الإصلاحية، ووأد قضايا الحقوق والحريات المشروعة، فأعمال العنف والجماعات السرية تنتعش في أجواء الكبت والتضييق وتنتفش ويشتد عودها في الظلام الحالك الذي فرضه نظام الحكم على المجتمع

إذا قتل اليوم من المسلحين السعوديين في الرياض ممن تعتبرهم الدوائر الأمنية من أخطر المطلوبين، فإنه قد يأتي من هو أخطر منهم، وربما أشد تطرفا وعنفوانا منهم، وهذه حقيقة كشفتها التجربة الدموية الجزائرية، فالقادم من الجيل المسلح أخطر وأعنف من سابقه وهكذا، وربما أكثر استباحة للدماء، ويشهد الجميع في الجزائر أن قتل الرؤوس والعقول المدبرة والمخططة والمنفذة لا يعني استئصال المجموعات المسلحة، بقدر ما يعني انشطارها وتوزعها على أكثر من جبهة، وتبنيها لنهج أكثر دموية وبروز –وهذا الأسوأ- لألوية الموت التي تحصد الرقاب وتأتي على الأخضر واليابس.

وإذا كان الجيل الأول فيه بقية باقية من "الحرمات"، فإن الذي يليه ربما مقطوع الصلة بأي مانع من موانع الخوض في الدماء.

ومادامت حرمة الدماء قد انتهكت، فإن الجرأة على الحرمات قد تتعزز من جيل إلى جيل، ولهذا، فإن الرهان شبه الكلي على نظرية "الاجتثاث" الأمني مكلف ومستنزف ولا يأتي بخير، والمؤسف أن الدوائر الأمنية والإعلامية الرسمية (وحتى بعض المنتسبين لأهل العلم والدعوة والمثقفين)، انساقت وراء سراب الصناعة الدعائية، وهي ظاهرة يبدو أنها استقرت في حياتنا العامة، وما عادت السياسات الحالية تفرق بين الانطباع والحقيقة أو بين الدعاية والإعلام، فالدعاية قد تضفي على المنتوج والبضاعة مزايا ليست منها وليس متوفرة بالأساس، فلا الأجهزة الأمنية قادرة على المضي بنجاح في سياسة "الاجتثاث" الأمني، ولا جماعات العنف ستخلي الساحة لمقتل بعض عناصرها!، ببساطة لأن ما يسمى بـ"الميليشيات المسلحة" اليوم أتيح لها من أسباب الانبثاث والانفلات من القبضة الأمنية والاختراق للترسانة العسكرية وتنفيذ الهجمات والعمليات ما يصعب على الدولة المعاصرة بما أوتيت من وسائل وإمكانات وتعبئة أن تقضي عليها بشكل نهائي في حال ارتمائها "الكلي" في متاهات النظرية الأمنية المجردة. ومن مخاطر التسويق الدعائي أنه يروج علنا لقضايا تخالف –بشكل كبير- ما يحدث ويتفاعل بعيدا عن الأنظار. وما يترتب عن هذا التداخل والتشابك المتعمد (في أحيان كثيرة) يمس بالدرجة الأولى القرار السياسي والتوجهات الكبرى للبلد، وحتى رؤى ومواقف بعض شيوخ الإصلاح، ذلك أن كل هذا (القرار، والتوجه والرؤية) يصبح مرتهنا بالأوهام لا مرهونا بالحقائق!، وهذا يعد بالنسبة (للخصم) مكسبا ثمينا، لأنه من الراجح أن يستغل هذا "الارتهان" في الصراع الدائر بما يتيح له هامشا أكبر للحراك و"مرونة" ويقيد حركة الآخر، بل ويحاصره في الدائرة التي صنعها بنفسه وأوهم بها غيره!.

وإن التغطية على الحقائق اليوم وإخفاءها إلى درجة التزييف ستترتب عنها مضاعفات تشتد مع الوقت.

إننا نعيش وهما عندما نقصر معالجة تردي الأوضاع الأمنية على إدانة وخطاب استهلاكي مجرد أعزل دون المطالبة بالتغيير في السياسات والإصلاح السياسي العميق المتدرج (لكن ليس التدرج المائع والمميت للمطالب)، وأن نفرد جماعات العنف بالنكير والتحريض ضدها دون إدراج سياسات نظام الحكم في لغة المعالجة ومنطق التعامل مع تطورات الأوضاع.

إننا نعيش وهما عندما نعتقد أن المصلحة تقتضي تجميع القوى والطاقات وإفراغها في وعاء توجه سلطوي لمواجهة جماعات العنف، وكذا إرجاء المطالب الإصلاحية، ووأد قضايا الحقوق والحريات المشروعة، فأعمال العنف والجماعات السرية تنتعش في أجواء الكبت والتضييق وتنتفش ويشتد عودها في الظلام الحالك الذي فرضه نظام الحكم على المجتمع.

إننا نعيش وهما عندما نعزل ما يحدث في بلاد الحرمين عما يجري على مرأى ومسمع العالم في دولة مجاورة محتلة هي العراق، إذ إن السطو الأمريكي على إرادة الشعب العراقي وسياسات الهيمنة والنهب التي تنتهجها في بلد مجاور يؤثر بالضرورة على مجريات الأوضاع في بلاد الجزيرة، ولذا من المهم أن ينتبه الحكم إلى هذا الترابط والتداخل، ويراجع سياساته الخارجية "الاستراتيجية" مع واشنطن، فالذي يستمع لتصريحات مستشار ولي العهد عادل الجبير يظن أنه أمام نسخة "معدلة" لتصريحات وخطب رامسفيلد!.

فلنتعامل مع الحقائق كما هي لا كما نريدها أن تكون. ولنحرص بنفس قوة الدفع والتعبئة والحشد على بناء جبهة وطنية داخلية متماسكة التي صنعناها لرفض العنف، لتحريك عملية الإصلاح لكن بشكل أعمق يتجاوز حدود الاستهلاك وسياسة الانطباع بشكل منظم وبلغة سياسية هادئة هادفة، أما أن نرمي بكل ثقلنا وقوانا ونصطف وراء المعالجة الأحادية للإشكال القائم، فهذا وهم صنعناه وحبسنا عقولنا داخله!إن أحد أبرز تحديات المثقف ورجل الإصلاح هو الحضور البارز للحاكم في طباعه الذهنية، فيحظر على نفسه ما لم يحظر عليه ويغرق في التقديرات والحسابات بشكل يميع طرحه ويفقده المصداقية والتأثير.

للعودة للأعلى